



سُكَّان

نحو حياة أفضل للسكان

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء - العدد ٤٣ - يوليو ٢٠١٩

- ◀ **إنجازات اللجنة الدائمة للسكان:** السياسة السكانية لدولة قطر نموذجاً. ص(٢)
- ◀ **حوار مع سعادة السفير بدر بن عمر الدفع** المدير التنفيذي للتحالف العالمي للأراضي الجافة. ص(٦)
- ◀ **مقال العدد:** العلاقة بين السياسة السكانية ووسائل الإعلام - دولة قطر نموذجاً. ص(١١)

سكان

الناشر: المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء/ العدد 43 يوليو 2019.

المشرف العام: الدكتور صالح بن محمد النائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان ورئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس التحرير: عبد الهادي صالح الشاوي

الموقع الإلكتروني: www.ppc.gov.qa

عناوين الاتصال:

البريد الإلكتروني: ppc@psa.gov.qa

ص ب: 1855 الدوحة - قطر

هاتف: 44958653 (+974)

فاكس: 448389760 (+974)

اقرأ في هذا العدد

- إنجازات اللجنة الدائمة للسكان: السياسة السكانية لدولة قطر نموذجاً
- حوار مع سعادة السفير بدر بن عمر الدفع المدير التنفيذي للتحالف العالمي للأراضي الجافة
- أهم نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال الربع الأول من عام 2019
- مقال العدد: العلاقة بين السياسة السكانية ووسائل الإعلام - دولة قطر نموذجاً
- نقطة ضوء: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013: المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية (بيروت، لبنان، 30 أكتوبر - 1 نوفمبر 2018)

مساهمات

- المرأة العربية والتنمية المستدامة: بقلم د. خضر زكريا، خبير سكان (اللجنة الدائمة للسكان)
- يوم المرأة العالمي والإحصاء: بقلم جواهر المانع، محفزة ومدربة في إدارة وتطوير الذات وموجه شخصي للسيدات
- من ثامر عبد الرحمن السويدي/(مدرسة عبدالرحمن بن جاسم الإعدادية للبنين بالدوحة)
- صورة العدد
- دراسة: مبادئ توجيهية لتقدير الكلفة الاقتصادية للعنف المنزلي في المنطقة العربية

ويتناول العدد أهم الأنشطة والفعاليات التي أقيمت خلال الفصل الذي سبق صدور المجلة. وهو يحمل كذلك الإعلان عن أنشطة وبرامج قادمة. كما تضمن هذا العدد مقالاً حول العلاقة العضوية بين السياسة السكانية ووسائل الإعلام، وهي مساهمة تتعلق بقضايا سكانية من بابها الواسع.. أما في «نقطة ضوء» المختصة بالقضايا الدولية والإقليمية المتعلقة بالسكان والتنمية التي تناولها فعاليات المؤتمرات واللقاءات، فهي تعرض في هذا العدد نتائج المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، المنعقد في بيروت من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2018، والذي شارك فيه أكثر من مائة شخص من 21 دولة يمثلون المؤسسات العامة والوزارات ومجالس السكان الوطنية والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والخبراء والإعلام وجهات معنية أخرى.

د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

يطيب لي أن أقدم للقراء الكرام العدد الثالث والأربعين من مجلة "سكان" التي تعتبر امتداداً للنشرة السابقة في حلة جديدة، تتألف من مساهمات متخصصة تسعى لتعميم الثقافة السكانية، ونشر الوعي بقضايا السكان والتنمية المستدامة.

يتناول هذا العدد السياسة السكانية من خلال عرض أحد محاورها، وذلك لتسليط الضوء على غايات المحور المعني وكيفية تحقيقه والفوائد والمخرجات التي يجنيها سكان الوطن من جراء تحقيقه. ويستعرض هذا العدد السياسة السكانية لدولة قطر وتطورها بين الأمس واليوم.

كما تضمن هذا العدد حواراً مفصلاً مع المدير التنفيذي للتحالف العالمي للأراضي الجافة، ويتناول الحوار رؤية التحالف العالمي للأراضي الجافة التي تساعد على تطوير قدرات الدول على التأقلم والصمود في وجه التغيرات المناخية وتساهم في ضمان الأمن الغذائي للبلدان ذات الأراضي الجافة.

إنجازات اللجنة الدائمة للسكان: السياسة السكانية لدولة قطر نموذجاً

أعداد د. يوسف بريك، اللجنة الدائمة للسكان

استهلال



شغلت المسألة السكانية ولا تزال تشغل اهتمام الفلاسفة والمفكرين والعلماء، إضافة إلى السياسة وصناع القرار، وذلك بسبب تأثيرها وتأثيرها بالجوانب المختلفة لحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. من هنا كانت حاجة بلدان العالم إلى هيئة وطنية تعمل على مواجهة التحديات السكانية القائمة والارتقاء بحياة الناس نحو الأفضل. ففي دولة قطر، وتنفيذاً لما ورد في الإطار العام للاستراتيجية السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1998 وتوجهات صندوق الأمم المتحدة للسكان الداعية لتأسيس هيئة وطنية تعنى بقضايا السكان والتنمية، وافق مجلس الوزراء على إنشاء اللجنة الدائمة للسكان بموجب قرار رقم (24) لسنة 2004.

وقد تم إعادة تنظيم هذه اللجنة بقرار من مجلس الوزراء رقم (11) لعام 2009، والذي خضع فيما بعد لتعديلات على بعض أحكامه، كما جاء في قرارات مجلس الوزراء ذات الصلة، ولاسيما القرار رقم (22) لسنة 2018، والذي قضى بأن تتكون اللجنة الدائمة للسكان من لجنة عليا يرأسها رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، وتضم في عضويتها ممثلين من مختلف الوزارات والهيئات الوطنية، بالإضافة إلى مكتب في يضم مديراً ومجموعة من الخبراء والباحثين الذين من أهم مهامهم:

- دراسة التركيبة السكانية وخصائصها واتجاهاتها؛
- اقتراح السياسة السكانية ومتابعة تنفيذها؛
- إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالسكان؛
- تفعيل آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المختصة في قضايا السكان والتنمية؛
- دراسة الموضوعات التي تحال إليه والتي تدخل ضمن اختصاصاته.

وقد حققت اللجنة الدائمة للسكان منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا العديد من الإنجازات التي يصعب حصرها في هذا المقام؛ كإصدار 18 دراسة ضمن سلسلة "دراسات سكانية"، و 42 عدد من نشرة "سكان"، و 5 تقارير حول "حالة سكان قطر"، إضافة إلى مجموعة من التقارير والدراسات الأخرى المنشورة وغير المنشورة. وفي سياق متصل، تمكنت اللجنة من تنظيم العديد من اللقاءات (كالיום القطري للسكان الذي يتم الاحتفال به في شهر أكتوبر من كل عام) والمؤتمرات (كالمؤتمر العربي للسكان والتنمية عام 2009) وورش العمل (كالورشة الخاصة بأسس إدارة هجرة العمالة الوافدة: الفرص والتحديات في دول الخليج العربية). ومثلما نجحت على المستوى الوطني، فقد تمكنت اللجنة الدائمة للسكان من إثبات حضورها في العديد من

الساحات. ففي مجال التعاون الإقليمي، تشارك اللجنة في اجتماعات لجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ساهمت بفعالية في مناقشة الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس، وتصميم الاستبانة الخاصة ببيانات السكان في دول المجلس. وكذلك الأمر بالنسبة للتعاون العربي، حيث ساهمت اللجنة بتعزيز العمل السكاني العربي المشترك من خلال العديد من الفعاليات، ولا سيما اجتماعات رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية التي ينظمها القطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية سنوياً. أما على مستوى التعاون الدولي، فإن اللجنة تعمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال التنسيق والشراسة المتواصلين في مختلف القضايا المتعلقة بالسكان والتنمية، ولاسيما اتفاقية التعاون الموقعة بين الطرفين.

ولعل أهم الإنجازات التي حققتها اللجنة الدائمة للسكان يتمثل بالسياسة السكانية للدولة كإطار تنموي من لتحسين نوعية الحياة لكل من يسكن على أرض قطر. ولأهمية السياسة السكانية لدولة قطر، سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على أهم المحطات التي مرت بها هذه السياسة منذ عام 2009 وحتى تاريخه.

السياسة السكانية الأولى (2009-2014)

المجتمع القطري ورفعته»
وقد أقر مجلس الوزراء وثائق السياسة السكانية الأولى لدولة قطر (2009-2014) في 15 أبريل 2009، ليتم بعدها إشهار هذه السياسة في المؤتمر الذي نظّمته اللجنة الدائمة للسكان لهذا الغرض يومي 20 و21 أكتوبر 2009.

وأثناء انعقاد هذا المؤتمر ناقشت مجموعات العمل الـ14، التي بلغ عدد نقاط الارتكاز فيها 82 شخصاً يمثلون 46 جهة من جهات الدولة المعنية بتطبيق السياسة السكانية، والتي تم تشكيلها وقت سابق، آليات عمل كل مجموعة منها في متابعتها في لتنفيذ برنامج عمل هذه السياسة أحد بنود محاور السياسة السكانية المتمثلة بـ: النمو السكاني، والتركيب السكاني، والنمو الحضري، والإسكان، والقوى العاملة، والتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، والصحة والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والطفولة، والشباب، والمسنين، وذوي الإعاقة، والبيئة والتنمية المستدامة، وقاعدة البيانات السكانية.

وعلى هامش المؤتمر المذكور، وقع سعادة رئيس اللجنة الدائمة للسكان آنذاك، الشيخ حمد بن جبرين جاسم آل ثاني، وسعادة المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان حينها، د. حافظ شقير، برنامج عمل اتفاقية التعاون بين اللجنة والصندوق. وفي أكتوبر 2009 انطلقت المرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الذي استمر تطبيقه خمس سنوات متتالية.

بُعِيد إنشائها عام 2004، بدأت اللجنة الدائمة للسكان سنة 2005 بإعداد الدراسات الخلفية للسياسة السكانية، كالدراسة التي تناولت محددات التركيبة السكانية وتأثيراتها، والنمو الحضري والهجرة، والقوى العاملة... الخ.

وقد تمت مناقشة هذه الدراسات في ندوة موسعة، انعقدت عام 2006 وشاركت فيها مجموعة من الخبراء والمتخصصين من جهات محلية وعربية ودولية مختلفة، وخلصت إلى مقترحات محددة بشأن آليات إعداد وثائق السياسة السكانية.

بناءً عليه، شكلت عام 2007 لجنة لصياغة السياسة السكانية من خبراء المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان ومتخصصين من جهات معنية أخرى، حيث أنجزت المسودة الأولى للسياسة وطُرحت للمناقشة في «ورشة عمل المشاورات الوطنية للسياسة السكانية» التي عقدت نهاية شهر يناير 2008.

وبعد مناقشات مستفيضة أنجزت المسودة الأولى للسياسة السكانية التي استندت إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع القطري والدستور والتوجهات السياسية للدولة ورؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية. ويتضمن برنامج عمل هذه السياسة مجموعة من الخطط والبرامج النوعية الهادفة إلى إحداث تغيير كمي ونوعي في المتغيرات السكانية والتعليمية والصحية والبيئية... الخ، بما يؤدي إلى «تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، وبما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم



السياسة السكانية الثانية (2017-2022)



السكانية، والخبراء والمتخصصين وقادة الرأي في مختلف القطاعات المجتمعية ببرنامج العمل السابق، ومقترحاتهم لتعديل بعض الغايات والأهداف، أو إضافة غايات وأهداف جديدة. وقد أظهرت نتائج التقييم ضرورة تعديل محاور السياسة السكانية بحيث تدمج المحاور ذات الأهداف المتقاربة والمتداخلة. كما أظهر التقييم ضرورة صياغة غايات تجمع بين مختلف مكونات كل محور، مع الحفاظ على مضمون معظم الغايات التي تضمنتها الوثيقة السابقة (ذلك أن تلك الغايات وضعت بالأساس ليتم تحقيقها بحلول عام 2030، انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية)، ولعل ما يبرر هذا التوجه هو العلاقة العضوية بين مكونات المحور الواحد، وبالتالي صياغة غاية واحدة دقيقة وجامعة لكل محور. وقد نجم عن هذا التوجه تقليص عدد أهداف السياسة السكانية وإجراءاتها، وإدخال تغييرات جوهرية على عدد منها. والجدول التالي يبين المحاور الستة التي تتضمنها السياسة السكانية الثانية ومكونات كل محور:

بعد مرور خمس سنوات على انطلاق السياسة السكانية لدولة قطر في أكتوبر 2009، رأت اللجنة الدائمة للسكان ضرورة إجراء عملية تقييم شامل ومعمق لغاياتها وأهدافها وإجراءاتها بما يستجيب للمستجدات والتحديات السكانية والتنموية التي تواجه المجتمع القطري، ولاسيما اختلال التركيبة السكانية وارتفاع معدلات النمو السكاني بصورة كبيرة؛ فالسياسة السكانية ليست معطى ناجزاً، بل هي سيرة متواصلة تتغير أهدافها بتغير الواقع السكاني للدولة، وتتجدد إجراءاتها مع كل تطور جديد. وقد استندت عملية التقييم المذكورة إلى مجموعة من الأدوات المنهجية التي أتاحت لقطاع واسع من المجتمع القطري للمشاركة في الحكم على مدى تلاؤم الأهداف والإجراءات المحددة في برنامج العمل السابق مع التغيرات التي استجدت خلال السنوات الماضية ومع تطلعات سكان الدولة وأهدافها التنموية للمرحلة المقبلة، فشملت استطلاع آراء الوزارات والهيئات المعنية بتنفيذ السياسة

المحور	الغايات	الأهداف	الإجراءات	الجهات التنفيذية	
				الرئيسية	المشاركة
1- السكان والقوى العاملة	1	5	26	9	16
2- النمو الحضري والإسكان والبيئة	1	3	13	6	20
3- التعليم والتدريب والشباب	1	4	10	2	8
4- الصحة العامة والصحة الإنجابية	1	2	13	2	13
5- المرأة والطفولة	1	2	5	4	10
6- كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة	1	2	10	6	9
المجموع	6	18	77	29	76



فقد تم، كما كان الأمر بالنسبة للسياسة السكانية الأولى، تكليف عدد من مجموعات العمل لمتابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر، حيث شارك في المرحلة الأولى (نوفمبر-2017 أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية ست مجموعات عمل يمثلون مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة. وبناءً على البيانات التي جمعتها فرق العمل، تم إنجاز تقرير حالة سكان قطر 2018 ورفعته لمجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم بشأنه.

والياً تنفذ مجموعات العمل الست المهام المكلفة بها في المرحلة الثانية (نوفمبر 2018 - أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، حيث من المقرر أن تنتهي من عملية جمع البيانات المطلوبة في نهاية أبريل 2018، لتتم بعدها مراجعة وتدقيق هذه البيانات من قبل خبراء المكتب الفني تمهيداً لإدراجها في تقرير حالة سكان قطر 2019 الذي من المخطط الانتهاء من مسودته الأولى في مطلع أكتوبر 2019.

وأخيراً، ستواصل اللجنة الدائمة للسكان القيام بالمهام المنوطة بها في المجالات التي تم ذكرها وتطوير آليات عملها بما يسهم في شعارها المتمثل بـ: «نحو حياة أفضل للسكان»

ونتيجة عملية التقييم المشار إليها، تم وضع المسودة الأولى لوثيقة السياسة السكانية الثانية (2017-2022) التي تمت مراجعتها من قبل خبراء وجهات محلية ودولية متخصصة بقضايا السكان والتنمية، ولاسيما صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي واكب خبراؤه عملية التقييم منذ بدايتها وحتى صياغة الوثيقة المذكورة، مما ساعد في التزام هذه الوثيقة بالمعايير الدولية، وتلاؤمها مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

بعدها تم رفع هذه الوثيقة لمجلس الوزراء الذي اتخذ في اجتماعه العادي (21) لعام 2017 المنعقد بتاريخ 2017/5/31 قراراً بالموافقة عليها. وبناءً على القرار المذكور، تم إطلاقها في احتفالية اليوم القطري بتاريخ 31 أكتوبر 2017، حيث قام سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط التنموي والإحصاء (وزير التخطيط التنموي والإحصاء حينها) بإعلان انطلاق برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022.

ولأن تحقيق غايات السياسة السكانية وأهدافها صعب المنال دون تضافر جهود جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في الدولة والتنسيق فيما بينها ضمناً لنجاح تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية المعتمد،

حوار مع السفير بدر بن عمر الدفع المدير التنفيذي للتحالف العالمي للأراضي الجافة



السفير بدر بن عمر الدفع

عدد من المؤتمرات الدولية منها الاجتماع الإفريقي للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية عام 2010، والمؤتمر السنوي للدول المضيفة والمالحة للاجئين الفلسطينيين عام 2009، والاجتماع القطاعي بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عام 2009.

كما عقد دورتان للمؤتمر الوزاري للإسكوا في هذه الفترة، أولهما الدورة 25 في صنعاء عام 2008، والثانية في بيروت عام 2010، والتي نتج عنها قرارات أهمها ترقية مركز الإسكوا المرأة ليصبح إدارة في الإسكوا، وإنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا ومقره العاصمة الأردنية عمّان.

وحيثما عمل، كان السفير الدفع يسلط الضوء على الفن والثقافة كوسيلة لتعزيز التفاهم بين العالم العربي والمجتمع الدولي، لذلك قام باستضافة عددٍ من الفعاليات الثقافية والمعارض الفنية العالمية.

وعلى الصعيد المحلي، ساهم الدفع بدعم قطاع التعليم في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، من خلال التنسيق مع أكبر الجامعات الأميركية لإنشاء فروع لها في المدينة التعليمية. وكان الدفع عضواً في مركز التطوير الثقافي في مؤسسة قطر، وشغل منصب نائب رئيس مركز التراث والهوية.

السيد بدر بن عمر الدفع حاصل على ماجستير في العلوم السياسية الدولية العامة من جامعة جون هوبكنز، وبكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة ويسترن ميشيغن في الولايات المتحدة. وحائز على وسام «أوردردوميريت» من الجمهورية الفرنسية، وهو متزوج من عواطف الدفع وله ولد وبنتان.

يشغل السفير بدر بن عمر الدفع حالياً منصب المدير التنفيذي للتحالف العالمي للأراضي الجافة وهي منظمة دولية تُعنى بالأمن الغذائي مقرها دولة قطر. وقبل هذا المنصب كان السفير الدفع مساعداً للأمين العام للأمم المتحدة، ومديراً تنفيذياً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

وقد اكتسب السفير الدفع خبرة طويلة في الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية ومع المنظمات غير الحكومية، حيث كان سفيراً لدولة قطر لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ومراقباً دائماً لدى منظمة الدول الأميركية، وسفيراً لدى كل من روسيا، وفرنسا، ومصر، وإسبانيا، وسفيراً غير مقيم في سويسرا، فنلندا، اليونان، لاتفيا، ليتوانيا، إستونيا، والمكسيك، ومديراً لإدارة الشؤون الأوروبية والأميركية في وزارة الخارجية في دولة قطر.

بالإضافة إلى هذه المهام، كانت له إنجازات في مجال عمل المنظمات غير الحكومية، مثل إشرافه على برامج بناء المنازل للأسر ذات الدخل المحدود في أفريقيا، والمساهمة في برامج نزع الألغام في دول البلقان.

كما ساهم بشكل كبير في برامج جمع التبرعات لمستشفيات الأطفال التي تلبى الاحتياجات الاجتماعية لأطفال آسيا وأميركا الشمالية، وجمع تبرعات لدعم تمكين النساء في شمال أفريقيا وآسيا الوسطى، وشارك في تنظيم مؤتمرات مختلفة حول الديمقراطية والتجارة الحرة وحوار الأديان.

أثناء إدارته للإسكوا، مثل السفير الدفع الأمين العام للأمم المتحدة في



- تفعيل قدرات التدخل والجاهزية لدى هذه الدول في حالة الأزمات ذات الصلة بالأمن الغذائي، وضمان وجود مخزون استراتيجي من الأغذية للتدخل في أوقات الشدة.

سعادة السفير بدر الدفع، مرحبا بكم في بداية هذا الحوار حول منظمة التحالف العالمي للأراضي الجافة، ونود أولاً أن تحدثونا عن مبادرة إنشاء هذه المنظمة وعلاقتها بالأمن الغذائي؟

سمو الأمير، أعلن طرح هذه المبادرة في خطابه أمام الجمعية العامة في سبتمبر 2014، وأنشأت المنظمة في أكتوبر 2017، لماذا في رأيكم تأخر إطلاقها كل هذه الفترة؟

إنشاء منظمة دولية ذات مصداقية وقادرة على الإنجاز والاستدامة لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها، وعندما يتعلق الأمر بعمل متعدد الأطراف، فالمسار- في الظروف العادية- يتطلب وقتاً أطول مما أشرتم إليه.

لقد بدأنا أولاً بإعداد الوثائق المرجعية للمنظمة، بالتنسيق والتشاور مع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (الفاو، برنامج الغذاء العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية...)، حتى نضمن أن التحالف سيعمل المنظمات الدولية القائمة، ولن يكون مكرراً أو منافساً لها.

بعد ذلك، عرضنا المبادرة على مجموعة أولى من الدول الأعضاء المحتملين في الخليج العربي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والساحل والصحراء، وآسيا الوسطى، وشمال القارة الأمريكية.

قد يكون من المهم في البداية التذكير بأن الأمن الغذائي سند أساسي للأمن العسكري والاستقرار السياسي والسيادة الوطنية. ومنذ الأزمة الغذائية العالمية سنة 2008 يزداد عدد سكان العالم يومياً بنحو 200 ألف شخص، وبهذه الوتيرة، يجب أن يزداد إنتاج الغذاء العالمي بنسبة 70% بحلول العام 2050. وتقديراً من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، لحجم التحديات والمخاطر التي تواجهها الدول ذات الأراضي الجافة، باعتبارها معرضة أكثر من غيرها لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الناجم عن انتشار الفقر والجوع وفقدان الأمل، خاصة لدى الشباب والفئات العاملة، أطلق سموه مبادرة إنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة. وقامت رؤية التحالف على المساهمة في ضمان الأمن الغذائي للدول ذات الأراضي الجافة، والمساعدة- بالتالي- في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وكان له- منذ البداية- هدفان أساسيان هما :

- الوقاية من مخاطر انعدام الأمن الغذائي بشتى أبعاده في الدول ذات الأراضي الجافة،



الدوحة، وللإجابة عليه نظمنا ندوة بحثية رفيعة المستوى في معهد المناطق القاحلة بولاية (مدنين) جنوب الجمهورية التونسية، شاركت فيها كل الدول الموقعة على إنشاء التحالف، واستعرضت كل دولة تحدياتها الراهنة وأولويات برامجها ومشاريعها ذات الصلة بالأمن الغذائي.

اليوم أصبحت لدينا خارطة طريق واضحة المعالم بالنسبة لنقطة الانطلاق في كل بلد، والمحطة القادمة هي حشد التمويلات الضرورية لكل برنامج على حدة، والدخول في مرحلة التنفيذ.

سيلعب التحالف دورا وقائيا لتجنب الكوارث من جهة، والتعامل مع نتائج الكوارث الطبيعية من جهة أخرى. هل لك سعادة السفير أن توضح لنا الإجراءات الوقائية التي ينوي التحالف اتخاذها للتنبيه سلفا لما قد يأتي من كوارث طبيعية؟

يعتمد التحالف نوعين من الإجراءات الوقائية:

- نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالتغيرات المناخية أو الظواهر البيئية التي قد تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي أو الحيواني للدول الأعضاء، وتؤدي إلى اختلال في أوضاع الأمن الغذائي لديها.
- مساعدة الدول الأعضاء في تحسين سياسات وخطط الأمن الغذائي لديها وتطوير قدراتها المادية واللوجستية على الاستجابة لأزمات الأمن الغذائي المحتملة.

وكما تعلمون، فإن أكثر من 50 دولة عبر العالم تصنفها الأمم المتحدة ضمن الدول ذات الأراضي الجافة، وتغطي أكثر من 40 % من المساحة الإجمالية للأرض، ويقطنها ثلث سكان العالم.

إذاً، تقديم المبادرة إلى العالم بشكل عام، وحشد الدعم لها من الدول المعنية يتطلب وقتا وظروفا إقليمية ودولية لم تكن بالضرورة مواتية في السنوات الأخيرة. خاصة في فترة سحب بعض الدول الخليجية لسفرائها من الدوحة، ثم الحصار الجائر الذي فرضته لاحقا على دولة قطر.

إلا أننا، بتوفيق من الله وبفضل الدعم والمتابعة المتواصلين من سمو الأمير، تغلبنا على الصعاب، واستطعنا إطلاق المنظمة في مؤتمر دولي كبير انعقد هنا في الدوحة، متحديا الحصار الجائر الذي حاولت بعض الدول أن تكبل به دولة قطر وتعرقل وتيرة تنميتها المبهرة.

ومن المفارقة أن دول الحصار، خاصة السعودية والإمارات، كانت من أوائل الدول الداعمة لمبادرة التحالف العالمي للأراضي الجافة، وشاركت معنا في كافة مراحل الإعداد والتحضير لإطلاق المنظمة، إلا أنها- بعد الحصار- بذلت جهودا مضاعفة لثني عدد من الدول عن حضور مؤتمر الدوحة وتوقيع اتفاقية إنشاء التحالف.

ما هي أولويات العمل بالنسبة للتحالف العالمي للأراضي الجافة؟ من أين ستكون نقطة الانطلاق؟

هذا السؤال كان حاضرا في أذهاننا عند إطلاق المنظمة في مؤتمر

وتضمن استدامة برامجها ومشاريعها التنموية،
الثاني: تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فدور القطاع
الخاص مهم للغاية في حشد التمويل، وفي تصور وتنفيذ برامج
استثمارية مشتركة.
ومن الموارد التي يعول عليها التحالف أيضا في إنجاح برامجه
ومشاريعه: التشبيكات مع المنظمات الدولية القائمة والمعنية بالأمن
الغذائي، وبنوك التنمية (البنك الإسلامي، البنك الإفريقي، البنك
الآسيوي مثلا)، ومع الدول المانحة كألمانيا وهولندا وفنلندا والدول
المصدرة للغذاء، التي يرتبط التحالف معها باتفاقات شراكة وتعاون،
باعتبارها دولا ومؤسسات شريكة.

هل هناك مشاريع خاصة بدولة قطر سنها في القريب العاجل؟

أود أولا أن أشير إلى مكانة دولة قطر في منظمة التحالف العالمي
للأراضي الجافة، وإلى التزاماتها ذات الصلة. فدولة قطر هي صاحبة
مبادرة إنشاء المنظمة، وتحتضن مقرها الرئيسي في الدوحة، وهي
الوديع لاتفاقية تأسيس المنظمة.

وفضلاً عن ما يترتب على هذه الوضعية من التزامات مالية ومؤسسية،
فقد التزمت دولة قطر بمنح التحالف قطعتين أرضيتين في الدوحة،
الأولى لإقامة مركز دولي للأبحاث ذات الصلة بالأمن الغذائي، والثانية
لإقامة منطقة تخزين للمواد الغذائية في ميناء حمد الدولي ستكون
جزء من آلية التحالف للتخزين الاستراتيجي للغذاء وللتأمين
والتدخل في حالة الأزمات.

هذان المشروعان ستستفيد منهما دولة قطر، لأنهما يخدمان كل
الدول الأعضاء في المنظمة، إلا أنهما سيساهمان في تعزيز مكانة
دولة قطر وريادتها الدولية للقضايا المتصلة بالأمن الغذائي والتنمية
المستدامة...

سعادة السفير بدر الدفع، شكرا جزيلا.

هذه النقطة الأخيرة، سيعمل التحالف فيها على تسهيل استفادة
الدول الأعضاء من الابتكارات التكنولوجية والبحثية في مجالات
الطاقة النظيفة والمتجددة، وترشيد مياه الري، والتنويع الزراعي.
وفي هذا الصدد، يرتبط التحالف اليوم بشبكة دولية كبيرة من مراكز
البحث الرائدة في المجال الزراعي وتطوير قدرات الدول على التأقلم
والصمود في وجه التغيرات المناخية.

**نحن في اللجنة الدائمة للسكان نرى أن القضايا التي
تبحثونها تهمنا بالتأكيد لما في ذلك من أثر على كافة
القطاعات السكانية. هل لكم أن تسلطوا الضوء على
القطاعات السكانية المتأثرة بموضوع الجفاف وما هي
الخطط العملية التي ستنفذونها لإنقاذ تلك القطاعات
من تهديد الأمن الغذائي في الأراضي الجافة؟**

للرد على الجزء الأول من سؤالكم، أؤكد لكم أن الجفاف يخلف
من الخسائر البشرية والأضرار المادية أكثر مما تخلفه الأعاصير
والفيضانات والزلازل مجتمعة.
المساحات المتأثرة بالجفاف في العالم تضاعفت منذ موجة الجفاف
الكبرى في سبعينيات القرن الماضي، والفئات الأكثر تضررا هي النساء
والأطفال وكبار السن.

وعلى الصعيد العالمي، تشير تقديرات منظمة (الفاو) إلى أن حوالي
ثلث النساء العاملات ينشطن في مجال الزراعة، وفي بعض المناطق
كآسيا الوسطى وإفريقيا جنوب الصحراء تزيد النسبة عن خمسين
بالمائة.

وللإسهام في تحسين هذه الظروف وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
2030، خاصة القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع، اعتمد
التحالف العالمي للأراضي الجافة معالجة مندمجة لإشكالية الأمن
الغذائي تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والغذائية والصحية في
كافة برامجها ومشاريعها لصالح الدول الأعضاء.

وسيركز عمل التحالف في المرحلة القادمة على محورين أساسيين:
الأول: استحداث آلية للتمويل المبتكر تعزز القدرات المالية للمنظمة

أهم نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩

على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون الاهتمام بالتطورات في أساليب وبيانات قياس الظواهر السكانية وتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة والتعليم والبيئة وقوى العمل والتنمية.

إضافة إلى اجتماعاتها الدورية، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال الربع الأول من عام 2019 (1 يناير - 31 مارس 2019) عدداً من الأعمال والأنشطة والفعاليات والدورات التدريبية والمشاركات واللقاءات ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية، أهمها:

- **إصدار تقرير اللجنة السنوي 2017:**
دأبت اللجنة الدائمة للسكان على توثيق عملها في تقرير سنوي يصدر عنها، كما هو الحال بالنسبة لهذا التقرير الذي يرصد أهم إنجازات وأنشطة اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2017 كإعداد برنامج عمل المرحلة الأولى «نوفمبر-2017 أكتوبر 2018، والاحتفال باليوم القطري للسكان في 31 أكتوبر 2017، والمشاركة في الفعاليات المحلية وغير المحلية ذات العلاقة بالمسائل السكانية، والتوعية والإعلام، ولاسيما إصدار نشرة «سكان» الهادفة إلى التوعية بقضايا السكان المختلفة.
- **إنجاز مسودة تقرير اللجنة السنوي 2018:**
وفقاً لخطة الزمنية، أنجز المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في نهاية شهر يناير 2019 التقرير السنوي 2018 الذي يوثق إنجازات اللجنة على مدار عام كامل في مجالات مختلفة، أهمها: السياسة السكانية (إنجاز مكتب لبرنامج عمل المرحلة الثانية «نوفمبر-2018 أكتوبر 2019» من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر)، واللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة خلال عام 2018، بما في ذلك احتفالية اللجنة باليوم القطري للسكان 2018، والمشاركة في الفعاليات والنشاطات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالسكان والتنمية، إضافة إلى ما تقوم به اللجنة من جهود وما تنشره من مواد إعلامية تهدف إلى التعريف بأعمالها والتوعية بالقضايا السكانية.
- **إنجاز التقرير الفني لدولة قطر والخاص بمتابعة تنفيذ الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي للأعوام (2015 - 2016 - 2017):**
عملاً بتوصية الاجتماع السابع عشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون، والذي انعقد يومي الأربعاء والخميس 10-11 مارس 2018 في الكويت، قام المكتب الفني بتعبئة استبيان متابعة تنفيذ الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس للأعوام (2015، 2016، 2017).
- **استمرار التحضيرات للمنتدى الأول للسكان والتنمية المستدامة:**
استكمالاً لاجتماعاتها السابقة، عقدت اللجنة المكلفة بالتحضيرات اللازمة للمنتدى الأول للسكان والتنمية المستدامة والمقرر انعقاده في رحاب جامعة قطري يومي 14 و 15 أبريل 2019، والذي نظمتها اللجنة الدائمة للسكان، وجامعة قطر، والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، ومعهد الدوحة الدولي للأسرة. ويركز هذا المنتدى على قضايا التركيبة السكانية في دولة قطر والإشكالات المتولدة عنها، وعلى الهجرة الدولية والتغيرات السكانية والصحة الإنجابية والتفاعلات السكانية والبيئية ونتائج شيخوخة السكان والقضايا المتعلقة بالأطفال والشباب والتعليم والقوى العاملة وأثر السياسات السكانية

مقال العدد



إعداد د. عبد الحميد صيام*

العلاقة العضوية بين السياسة السكانية ووسائل الإعلام دولة قطر نموذجاً

دولة قطر والسياسة السكانية

اتبعت دولة قطر سياسة سكانية حكيمة تهدف إلى تعميم السعادة على جميع سكان البلاد من مواطنين ووافدين وضمان مستقبل مستقر ومزدهر للأجيال القادمة. ولكن تطبيق هذه السياسة يعني قيام وعي شامل بتلك السياسة على المستويات المجتمعية المختلفة. فالسكان هم الغاية وهم الوسيلة في نفس الوقت كما تنص وثيقة السياسة السكانية لأعوام 2017-2022. وهذا يعني أن كافة السياسات التنموية التي تتبعها الدولة غايتها الأساسية سعادة السكان ورفاههم. ولكي تنجح هذه السياسة فلا بد أن يكون السكان وسيلة تنفيذها؛ فوعي السكان بتلك السياسة وتغيير مسلكيتهم بما يتلاءم مع أهدافها يؤدي في المحصلة إلى تحقيق غاياتها النهائية. أجرت قطر عدة مراجعات لسياستها السكانية وقد أقرت مجموعة من المحاور لأول مرة وبشكل منهجي في أكتوبر عام 2009. إلا أن مجموعة من التطورات السكانية قد طرأت على البلاد، فكان من الضروري أن تتوافق المحاور السكانية الجديدة مع رؤية قطر الوطنية 2030 بعد إقرارها إضافة إلى التوافق مع أهداف التنمية المستدامة 2030 التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2015، وأصبحت مؤشرات عامة لجميع الدول تقاس بمقتضاها مسيرة التنمية الوطنية في الدول الأعضاء. أعاد المسؤولون والخبراء بالمكتب الفني للجنة الدائمة للسكان مراجعة السياسة السابقة. وعلى ضوء المعطيات الجديدة أقرت المحاور السكانية الستة للسنوات 2017-2022 وهي:

أولاً. السكان والقوى العاملة

ثانياً. النمو الحضري والإسكان والبيئة

ثالثاً. التعليم والتدريب والشباب

رابعاً. الصحة العامة والصحة الإنجابية

خامساً. المرأة والطفولة

سادساً. كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة.

لقد صاغ الخبراء لكل محور غاية أساسية ينبثق عنها مجموعة أهداف فرعية تتعلق جميعاً بالغاية الأساسية، كما تم وضع برامج إجرائية لتنفيذ تلك الأهداف ضمن فترات زمنية محددة ومخرجات متوقعة.

تكتسب القضايا السكانية أهمية كبرى في زمن تحاول كل دولة أن تتبع منهجاً علمياً في التنمية الرشيدة والمستدامة. وقد بدأت الأمم المتحدة منذ المؤتمر الدولي الذي عقد في القاهرة عام 1994 تحت مسمى «المؤتمر الدولي للسكان والتنمية» بربط قضايا السكان بعملية التنمية الشاملة لما في ذلك من أهمية لمستقبل كل دولة وبالتالي مستقبل البشرية. فالسكان هم الهدف وهم الوسيلة. أي أن تحقيق الأهداف السكانية لا يتم إلا بتعاون الشرائح السكانية جميعها، وتحقيق تلك الأهداف إنما يعود بالخير والفوائد على تلك الشرائح نفسها.

لقد كانت الاتجاهات العالمية في المراحل الأولى من العمل الجماعي هو ضبط عملية الزيادة المتسارعة للسكان التي شهدتها السنوات الثلاثين من 1960 إلى 1990 والتي أضافت مليار إنسان بين عامي 1960 و 1974 وملياراً آخرين عامي 1974 و 1987. فكان الموضوع الأهم في مؤتمر القاهرة. والذي أثار جدلاً واسعاً، هو كيفية الحصول على الخدمات الصحية المتعلقة بالإنجاب من أجل تنظيم عملية النسل، إضافة إلى ثلاثة مواضيع أخرى تتعلق بتخفيض وفيات الأطفال ووفيات الأمهات عند الوضع وتأمين وصول أكثر للنساء إلى مستوى تعليمي ومهني وثقافي أعلى بحلول عام 2015.

أما وقد تراجعت نسبة الزيادة السكانية وانخفض حجم العائلة في كثير من الدول وارتفعت نسبة تعليم النساء وارتفعت معدلات الأعمار المتوقعة عند الولادة وانخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال والنساء عند الوضع، فقد ركزت المؤتمرات الدولية اللاحقة المتعلقة بالسكان (2004 و 2014) على قضايا التنمية المتعددة التي تشمل الشباب والفتيات والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز والاهتمام بالمسنين وذوي الإعاقات والشعوب الأصلية والمهاجرين والعمالة المهاجرة وغير ذلك من مواضيع مستجدة.

وقد كانت وسائل الإعلام والثورة الحديثة في مواقع التواصل الاجتماعي الحليف الأقرب إلى إيصال السياسات السكانية إلى الجماهير العريضة وحشد رأي عام مساند لتحقيق تلك الأهداف. ولنأخذ قطر مثلاً على هذا التوجه الشامل لإيصال الركائز السكانية للجمهور العريض.

والسياسات وأسماء المسؤولين ومواقعهم والموارد المتاحة المتعلقة بالسكان. والوسائل الأساسية المستخدمة هنا الإعلام التقليدي من صحف وإذاعة وتلفزيون ووكالات أنباء بحيث تكرر بشكل معقول الرسائل المتفق عليها والتي تعكس السياسات السكانية وأهمية نشرها وتطبيقها على المستوى الجماهيري وما يعود ذلك بخير على البلاد.

ثانياً: التوعية والتثقيف Education

والمقصود بالتوعية والتثقيف عملية تسهيل التعلم وتوسيع المعارف والوعي بالقضايا السكانية كي يصبح اتخاذ قرارات واعية أمراً سهلاً وإمكانية تغيير المسلكية على المدى البعيد أمراً ميسوراً. ويمكن تحقيق عملية التوعية عن طريق قنوات التعليم الرسمي وغير الرسمي والوصول إلى جماعات المجتمع المدني والشبكات المجتمعية والتجمعات الحرفية والمهنية والنوادي والتجمعات الحضرية وأصحاب الحرف. وتشمل وسائل التوعية هنا الأنشطة والدورات التدريبية والتثقيف الجماهيري والمدرسي وإدراج السياسة السكانية في المناهج المدرسية وفي المسابقات الجامعية. كما يشمل التواصل الزيارات الميدانية والندوات واللقاءات مع المجموعات السكانية المختلفة مثل المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والتجمعات النسائية والمجموعات الحضرية. كما يشمل توزيع المجالات المتخصصة في القضايا السكانية والكتيبات والمطويات وعرض الأفلام الوثائقية واختيار شخصيات رياضية وفنية وفكرية كسفراء مساعي حميدة واستغلال المهرجانات والاحتفالات لتعميم السياسة السكانية.

ثالثاً: الاتصال Communication

والمقصود بالاتصال تلك العمليات التفاعلية المدروسة والمخطط لها لاستغلال آليات التواصل الاجتماعي والتي تصل بسهولة إلى أكبر عدد ممكن من السكان وخاصة الشباب وبسرعة خيالية. تخاطب خطط الاتصال تلك الناس جميعهم وتسمع شكاواهم واحتياجاتهم وتتعامل مع مسلكياتهم الحالية بهدف

وعلى سبيل المثال، فقد انبثق عن المحور الأول أهم غايات السياسة السكانية المتعلقة باختلال التركيبة السكانية والتي تتوزع ضمن عدد من الأهداف الفرعية التي لا بد من تحقيقها كي يتم التعامل مع ذلك التحدي الأكبر. ومن بين تلك الأهداف زيادة عدد المواطنين والتوجه نحو اقتصاد المعرفة والحد من استقدام العمالة والتخلص من العمالة الفائضة والتوازن بين الجنسين. وهكذا تتابع السياسة السكانية رصد هذه الغايات الكبرى والأهداف الفرعية المنبثقة عنها والخطوات المطلوب اتخاذها من الجهات الرسمية والمجتمعية والفترة الزمنية المقدرة بطريقة موضوعية لتحقيق تلك الأهداف والمخرجات المتوقعة في حال تنفيذها. لكن السؤال هل يمكن أن تتحقق هذه الغايات والأهداف إلا إذا وصلت الجماهير وأصبحت جزءاً من وعيها الجمعي؟.

تحويل المحاور السكانية إلى ثقافة عامة – دور الإعلام

كي تتحول المحاور السكانية وما انبثق عنها من غايات كبرى وأهداف فرعية إلى وعي عام وثقافة مجتمعية شاملة، قامت اللجنة الفنية بوضع استراتيجية إعلامية اتصالية تشرح وتعي وترفع نسبة الوعي وتغير المواقف والسلوك من أجل أن تساهم في تحقيق تلك الغايات وتتخطى العقبات التي يمكن أن تواجهها. إذن الاستراتيجية الإعلامية -الاتصالية هي التي ستصل الناس عبر وسائل الإعلام مزودة بالمحاور السكانية الموزعة عبر آليات مؤثرة وفعالة لتستقر في وجدان جميع شرائح المجتمع وترجم إلى سلوك يومي يساهم في الوصول إلى تلك الغايات.

وفي هذا الصدد، أقرت اللجنة الدائمة للسكان استراتيجية تستخدم أركان الإعلام الثلاثة المتكاملة والمتداخلة وهي الإعلام التقليدي والتوعية والتثقيف ثم مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام الشبكي، بحيث تعزز كل رزمة منها الأخرى وتزيدها تثبيتاً وانتشاراً. ولنبحث هذه المسألة بشيء من التفصيل.

نقل السياسة السكانية إلى الجمهور – الأركان الثلاثة IEC

مع تشابك قضايا السكان وتعدد الفئات المستهدفة التي تشكل في مجموعها سكان البلاد يصبح لزاماً على المكتب المكلف بنقل السياسة السكانية إلى الجمهور تنويع وسائل ومناهج الاتصال وذلك باستخدام ذكي ومتوازن ومتواصل لأركان الإعلام والاتصال الثلاثة:

أولاً: الإعلام - Information

ويقصد به إعداد وتجهيز وتوظيف كافة المعلومات والحقائق والقضايا المتعلقة بالسكان بحيث يكون الوصول إليها واستخدامها والاستفادة منها من قبل المسؤولين والمتخصصين والأكاديميين والإداريين والجمهور العادي سهلاً. وتشمل رزمة المعلومات كل الأنشطة



والموظفين الحكوميين ونشطاء المجتمع المدني والقيادات المحلية والمهنيين وغير ذلك. ثم يأتي دور الاتصال التفاعلي ذي الاتجاهين لإقامة جسور من العلاقات المتواصلة ومتابعة تأثيرها وتعديل المسارات التي لا تؤدي إلى نتائج إيجابية.

لقد أقرت اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني سياسة سكانية متوازنة وواقعية وقابلة للتحقيق ثم وضعت خطة إعلامية اتصالية طموحة لإيصال تلك السياسة السكانية بمحاورها الستة إلى الجماهير العريضة كي تتحول السياسة السكانية من برنامج على الورق إلى سلوكية جماعية تحقق الأهداف المنشودة بواسطة السكان ومن أجل سعادة السكان.

تغييرها. والاتصال عملية مزدوجة أوطريق في اتجاهين: تعطي وتأخذ، تقدم المعلومات وتقيم أثرها وتستقبل الرد عليها، فتصحح وتعديل، وتغير حسب الدروس المستفادة. وأكثر ما يكون الاتصال ناجحا بمقدار ما يستخدم وسائل الاتصالات الاجتماعية الحديثة التي تصل إلى عدد كبير جدا من الناس في أقصى سرعة وبأقل تكلفة مثل الفيس بوك وتويتر ويوتيوب واتساب وانستغرام ولنكدن والرسائل النصية وغيرها.

تشكل الأركان الثلاثة إذن رزمة واحدة للتدخل المقصود والمخطط له والذي يجمع بين عرض المعلومات بطريقة شيقة وشاملة ومتناسقة ويجعل الوصول إليها سهلا، يتبع ذلك وبالتوازي معه القيام بأنشطة تحفيزية مدروسة لعدد من الفئات المستهدفة كالطلاب والمرأة

* أستاذ دراسات الشرق الأوسط بجامعة رنغرز بولاية نيوجرسي الأمريكية والخبير الإعلامي لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان

نقطة ضوء

خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام ٢٠١٣ المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية

بيروت، لبنان، ٣٠ أكتوبر - ١ نوفمبر ٢٠١٨

وعلى هذا الأساس، قامت فعاليات المؤتمر الإقليمي هذا بمراجعة التقدم المحقق منذ عام 2003 في قضايا السكان المتشعبة والتي تهم الشباب والمرأة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والهجرة والنزوح واللجوء والفئات الاجتماعية المعرضة للمخاطر. وشددت المراجعة على أن التنمية العادلة والشاملة والمستدامة هي حق للجميع، وينبغي أن تكون في متناول الجميع. كما ركزت على أهمية إرساء السلم والأمن وترسيخ العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية للتنمية البشرية والاقتصادية الشاملة في البلدان العربية.

وقد تم تسليط الضوء على قصص النجاح وتحديد الفجوات في تنفيذ إعلان القاهرة في مختلف بلدان المنطقة العربية، وكذلك البحث في الترابط والتكامل بين المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ17 الخاصة بها. باعتبار هذا التكامل تحولاً نمطياً يجعل الإنسان في قلب العملية الإنمائية، وينتج عنه التزام يصون كرامة الإنسان ويحمي حقوقه كأساس لضمان مستقبل منيع ومستدام. كما حرص المؤتمر على عرض حالات من التقدم الملموس في حياة الأفراد خلال السنوات الأربع المقبلة. مسجلاً قيام عدد من الدول العربية بتحديث سياساتها وتطوير خططها التنموية واعتمادها ممارسات تخاطب تطلعات السكان والتوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة. ومن أبرز المداخلات التي تم تسجيلها، كلمة وكيلة الأمين العام للأمم

على مدار ثلاثة أيام، تمت فعاليات المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، وذلك في بيروت من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2018. وقد شارك فيه أكثر من مائة شخص يمثلون 21 دولة بمن فيهم ممثلي المؤسسات العامة ووزراء ومسؤولين من الوزارات ومجالس السكان الوطنية والبرلمانيين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والخبراء والإعلام وجهات معنية أخرى. ويعكس هذا المؤتمر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعتمد عام 2014 والتوافق عالمياً على وضع قضايا السكان وحقوق الإنسان في صلب عملية التنمية المستدامة. كما أكد على الترابط العالمي لقضايا السكان والتنمية والبيئة، وقدم مقياساً جديداً للتقدم الذي يعتمد على مدى معالجة أوجه التفاوت السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد أدت مراجعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الـ20 في يونيو 2013 في المنطقة العربية إلى اعتماد إعلان القاهرة الذي جدد التزام الدول الأعضاء ببرنامج العمل كخطة غير منجزة حول السكان والتنمية، توجه جهود الدول العربية بعد عام 2014. مع تسليط الضوء على أولويات المنطقة العربية منها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والصحة الإنجابية والهجرة الدولية والنزوح الداخلي وتحركات اللاجئين والاستدامة البيئية.





ولعل هذه التداعيات على سكان المنطقة العربية شكلت أحد أسباب إنشاء المجلس العربي للسكان والتنمية والذي سيتابع على المستوى الوزاري تنفيذ إعلان القاهرة ونتائج مراجعات المؤتمر الإقليمي بالشراكة مع المنظمات الدولية. وكذلك تنفيذ أجندة التنمية المستدامة داخل الدول العربية. كما يتولى وضع الاستراتيجية العربية للسكان ورصد التحديات التي تواجهها قضايا السكان داخل المنطقة العربية وإعطاء الرأي لمتخذي القرار للمساعدة في اتخاذ إجراءات وتدابير استباقية.

ويمكن القول بأن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 يشكل وقفة قطعت خلالها العديد من البلدان العربية التزامات محددة برفاء مواطنيها. وذلك رغم عدم اكتمال تحقيق الكثير من الأهداف لتلبية الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة ٢٠١٣. إلا أنه كان فرصة لوضع خارطة طريق للنهوض بقضايا السكان وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً وتفعيل مشاركتهم، بهدف رسم مستقبل أفضل للمنطقة العربية. حيث أن الجلسات العامة شكلت مجالاً تبادلاً فيه المشاركون العديد من التجارب والتحديات والخيارات، كما ألحوا خلالها على أن الأزمات التي تواجه المنطقة العربية تصيب الإنسان الذي يعتبر جوهر التنمية، الأمر الذي يتطلب من الدول تدخلات سريعة وجذرية تأخذ بعين الاعتبار التفاعل السكاني وحركته في التخطيط التنموي. وذلك من أجل أن تسلك المنطقة مساراً أسرع لتحقيق مخرجات إعلان القاهرة الذي يتقاطع في غالبيته مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المتحدة والمديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتور نثاليا كانم، التي أكدت على أهمية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام 1994، والذي تم خلاله التزام الدول العربية بأهداف التنمية المستدامة، وأن المؤتمر الحالي نظم لبحث ما تحقق من إعلان القاهرة منذ خمس سنوات ودرس سبل تحقيق ما لم ينجز بعد. كما شددت على أهمية تمتع المرأة والفتيات بحقوقهن [اعتبارها إحدى أسس التنمية التي تعود بالخير والنفع على المجتمع ككل لافتة إلى المؤشر الإيجابي الذي سجلته عدد من الدول العربية في انخفاض الوفيات لدى الأمهات.

كما اعتبرت الشباب في المنطقة العربية مصدراً كبيراً لأسس التنمية المستدامة لكونهم يشكلون المحفز للتغيير الاجتماعي والنمو الاقتصادي والإبداع التكنولوجي، داعية إلى الاستثمار في تعليمهم وتطوير مهاراتهم وتوفير المشاريع وفرص العمل لهم لإطلاق قدراتهم وإفساح المجال أمام مشاركتهم في المجتمع. وأكدت على دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للبلدان العربية في جهوده لمساعدة الشباب وتطوير قدراتهم، خاصة وأن الشباب والنساء هم أكثر فئات السكان تضرراً من جراء الأزمات الحاصلة في بعض دول المنطقة.

وتطرق المؤتمر كذلك لموضوع الأزمات والصراعات التي تمر بها المنطقة العربية والتي أثرت على الأوضاع السكانية والديموغرافية وجعلت «الدول العربية من أوائل دول العالم المستقبلية والمصدرة للاجئين، حيث يستنزف نزوح السكان من ساحات الصراع الكثير من موارد الدول المستقبلية للاجئين لتأمين إقامتهم وتعليم أبنائهم وتوفير العناية الصحية لهم، كما تنتقص من الموارد البشرية داخل الدول المصدرة للاجئين.

مساهمات

المرأة العربية والتنمية المستدامة

د. خضر زكريا

كانت وما زالت أقل بكثير من حصة الرجل. فعلى الرغم من تحسن وضع النساء العربيات في بعض المجالات، نتيجة لنضال المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان، ولتأثير القوى العالمية الداعمة للديمقراطية والمساواة، ولتأثيرات عولمة الثقافة والإعلام في رفع مستويات الوعي العربي بأهمية مشاركة المرأة... إلخ، فما تزال حصة النساء من الثروة أقل بكثير من حصة الرجال، وحظوظهن في العمل والحصول على دخل مستقل أقل، وما تزال الميادين التي تعمل فيها المرأة أقل أهمية بوجه عام، وما تزال الأعباء المنزلية تثقل كاهلها، وحظوظها في التعليم أقل من حظوظ الرجل، ومشاركتها في الحياة السياسية والعامة ومساهمتها في اتخاذ القرارات الهامة ما تزال ضئيلة....

وفي الإجابة عن سؤال «لماذا؟»، لا نرى فائدة كبيرة في تعداد جميع الأسباب المؤدية إلى مثل هذا الوضع الذي تعاني منه المرأة العربية، إذ أن هذه الأسباب أو العوامل عديدة جداً يصعب حصرها. فهناك عوامل متعلقة بالوعي الاجتماعي (العادات والتقاليد والقيم السائدة، بعض عناصر الثقافة المتوارثة التي تلج على أن مكان المرأة البيت وليس المشاركة في حياة المجتمع، التفسيرات والممارسات الخاطئة للتدين، الهيمنة التقليدية للرجال...); وهناك عوامل متعلقة بقوانين الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين والتشريعات التي تحمل في طياتها تمييزاً ضد المرأة؛ وهناك عوامل متعلقة بنقص مشاركة النساء في المناصب السياسية ومراكز صنع القرار... إلى غير ذلك من الأسباب والعوامل التي يكثر تكرارها في الأدبيات التي تتناول مسألة المرأة. إن هذه العوامل وغيرها مؤثرة دون شك في استمرار تدني الوضع الاجتماعي للمرأة العربية. لكننا نعتقد أن معالجة مشكلة المرأة يجب أن تنطلق من وضع اليد على العامل الجوهرى الحاسم الذي يعيق حصول المرأة على حقوقها، وارتقاءها باتجاه المساواة الحقيقية مع الرجل، ألا وهو نقص المشاركة الفعالة في التنمية، ولاسيما المشاركة الفعالة في العمل والإنتاج.

وهذا ما نرى أن يتم التركيز عليه من قبل جميع المنظمات والهيئات المعنية بقضايا المرأة العربية.

في اليوم العالمي للمرأة، يجدر بنا التوقف عند مدى مشاركة المرأة العربية، ولاسيما الأمهات، في التنمية المستدامة للبلدان العربية. ولعل التعريف الذي اعتمدته تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 للتنمية المستدامة، هو الذي يقدم توصيفاً مفصلاً لهذا المفهوم، الذي يتلخص في «تمكين جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين» كما أن هذا النموذج يجب أن «يحيي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد. ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل». وهذه هي التنمية المستدامة التي «تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف بين الأجيال». «وفي التحليل الأخير، التنمية البشرية المستدامة تنمية مواءمة للناس، ومواءمة لفرص العمل، ومواءمة للطبيعة. فهي تعطي أعلى أولوية للحد من الفقر، وللعمالة المنتجة، وللتكامل الاجتماعي، ولإعادة توليد البيئة». إن التنمية البشرية المستدامة «تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر، دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة».

من هذا المنطلق ينبغي النظر إلى مشكلة المرأة العربية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مشكلة التنمية بوجه عام. هي كامنة في صلب البناء الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمعات العربية، التي يتداخل فيها تأثير العادات والتقاليد والفهم المشوه للتعاليم الدينية، مع تأثير التشريعات والقوانين التي ما تزال قاصرة عن الارتقاء إلى مستوى العصر، ومع تأثير قصور أنظمة التعليم والتدريب عن إعداد المواطن الصالح المنتج القادر على المشاركة الفعالة في صنع مصيره الشخصي ومصير مجتمعه... لكننا نرى أن جوهر مشكلة المرأة يكمن في خطط التنمية التي نفذت في البلدان العربية خلال العقود الخمسة الماضية، والتي ركزت على ما عدته نمواً اقتصادياً، دون الاهتمام الكافي بالتنمية البشرية التي تعد البشرو وسيلة التنمية وغايتها، وتعد المشاركة الفعالة لجميع المواطنين، نساء ورجالاً، في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية. ونتيجة لتلك السياسات فإن حصة المرأة العربية من هذه المشاركة

اليوم العالمي للمرأة العالمي والإحصاء

جواهر المانع، محفزة ومدرية في إدارة وتطوير الذات وموجه شخصي للسيدات

الدوحة - ٢٠ مارس ٢٠١٩

البيانات. بالإضافة إلى أن هذه الأرقام الصادرة من جهاز التخطيط والإحصاء توليها الدولة أهمية قصوى في وضع خططها التنموية والمشاريع التي تكون موجهة للمرأة من خلال أجهزة الدولة المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني التي تقدم خدماتها المختلفة للمرأة كأحد أفراد الأسرة.

المرأة المثقفة والمجتهدة في دولة قطر تقلدت عدة مناصب، كما برزت تخصصات جديدة كانت المرأة القطرية من الأوائل فيها. سأذكر بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر، عائشة أحمد اليوسف هي أول طبيبة قطرية تستخدم الروبوت في الجراحة النسائية، ومنيرة الفضالة هي أول طبيبة بيطرية قطرية. أما أول متحدثة رسمية باسم وزارة الخارجية هي سعادة السيدة لولوة الخاطر، وأول سيدة قطرية خليجية شغلت منصب وزيرة للتعليم هي سعادة السيدة شيخة المحمود. وهناك مجالات كثيرة كانت المرأة القطرية سباقة في تبوؤ المراكز الأولى فيها كريادة الأعمال والسياحة والرياضة وغيرها.

قطر تستحق الأفضل، ولديك عزيزتي المرأة الفرصة لتكوني من المؤثرات الناجحات، اختاري مجالك وتقنيه حتى نراك في المستقبل القريب ضمن قائمة المتميزات القطريات.

وبصفتي امرأة متخصصة في مجال التحفيز والتطوير أقدم شكري لجهاز التخطيط والإحصاء على ما يقدمه من إحصائيات ومعلومات بشكل منهجي علمي يخدمنا ويخدم المجتمع.

كلمة أخيرة.. كوني فخورك بكونك أمراً.

تسعى الكثير من المؤسسات والمنظمات حول العالم للتأكيد على حقوق المرأة من خلال الاحتفاء بيومها العالمي الذي يصادف 8 مارس من كل عام، وتهتم دولة قطر بإبراز وحث الجهات والمؤسسات للمشاركة في هذا اليوم لما تحظى به المرأة في دولة قطر من مكانة استحققتها من خلال ما أثبتته في مجالات عدة. ففضاء الإبداع والتميز أصبح لا حدود له ومعظم الأبواب باتت تطرقها المرأة القطرية بكل ثقة بفضل القيادة الرشيدة وحرصها على تعزيز وتفعيل دور المرأة في المجتمع القطري.

وكمحفزة أتلقي دعوات كريمة من مختلف القطاعات لتقديم ورش تحفيزية، وهذا العام كانت دعوة جهاز التخطيط والإحصاء مميزة إضافية لي، حيث تشرفت بأن أكون إحدى المتحدثات الرئيسيات في هذه الفعالية التي جمعت الموظفات اللواتي حضرن بشغف واستمعن لتجارب المتحدثات وشاركن معهن بكل حب. كما أعجبتني تنظيم جهاز التخطيط والإحصاء للاحتفاء بيوم المرأة، حيث تمت دعوة أصحاب المشاريع الريادية من موظفات الجهاز لكي يعرضن مشاريعهن وتجاربهن، والتحديات التي واجهتهن.. حتى يلهمن زميلاتهن. كما تم استعراض أفلام قصيرة مؤثرة وملهمة لقطريات تناولن إنجاز ونجاح المرأة في قطاعات مختلفة بالدولة.

فتحن، كمتخصصين في التحفيز والتدريب وتطوير وإدارة الذات، نستند إلى ما يقدمه جهاز التخطيط والإحصاء من نتائج وإحصائيات من شأنها أن تعطينا مؤشرات تجعلنا نقوم بتصميم محتوى ما نقدمه للمرأة من ورش بشكل علمي دقيق مستند على أحدث

مساهمات



أنا ثامر عبدالرحمن السويدي عمري 15 سنة الصف التاسع بمدرسة عبدالرحمن بن جاسم الإعدادية للبنين، حيي للرسم منذ الصغر شاركت بلوحتي هذه في احتفالات اليوم الوطني للدولة 2018 « هذي قطر » وكان الفوز حليفي، لوحتي تعبر عن فخري بدولتي الحبيبة قطر لاستضافة كأس العالم 2022، كل الدول العربية تجتمع داخل خارطة قطر وتنظر إلينا بعين الارتقاب ، وانا انظر لوطني بعين الاعتزاز والفخر.

صورة العدد



دراسة

مبادئ توجيهية لتقدير الكلفة الاقتصادية للعنف المنزلي في المنطقة العربية

ملخص تنفيذي*

ولكن رغم توفر بعض البيانات في بعض البلدان ، فإن فهم التأثيرات الاقتصادية لا يزال محدوداً للعنف الأسري في المنطقة العربية. تحتوي الدراسة على مجموعة من الإرشادات موجهة للمسؤولين الحكوميين ومديري البرامج والباحثين الذين يعتزمون تقدير تكاليف العنف المنزلي في المنطقة العربية. وهي مصممة لتمكين المستخدمين من فهم الغرض من دراسات التكاليف والخطوات اللازمة لإجراء عملية تقدير التكاليف في بلد المستخدمين. وتنقسم المبادئ التوجيهية إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول تفاصيل الغرض وأهمية تكلفة العنف المنزلي ، مع التركيز على المنطقة العربية ، وكذلك الخطوات الموصى باتخاذها عند إجراء دراسة التكاليف. يوضح الجزء الثاني كيفية ترجمة نتائج البحوث إلى إجراءات ملموسة لضمان التأثير. في الجزء الثالث ، أربعة حالة دراسات من مجموعة مختارة من البلدان التي أجرت بنجاح أوهي في طور الإعداد.

العنف المنزلي مشكلة منتشرة في جميع أنحاء العالم. في الدول شرق البحر الأبيض المتوسط ، 37 في المائة من النساء تعرضن للعنف الجسدي من قبل الزوج. بالإضافة لكونه انتهاكاً لحقوق الإنسان وقضية تخص الصحة العامة ، فإن العنف المنزلي له تأثير اقتصادي كبير على الأفراد والمجتمع بصفة أوسع. ولذلك يستوجب على الحكومات والسلطات المعنية اتخاذ التدابير الشاملة للوقاية والمعالجة من خلال مجموعة من التدابير الضرورية. وإذا كانت التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والصحية للعنف المنزلي غير موثقة في أغلبها وغير معترف بها على العموم ، فإن الباحثين والمتخصصين يعتبرونها باهظة. ولهذا يلاحظ اهتمام متزايد بتقدير تكاليف العنف المنزلي لكونه يشكل عبئاً تتحمله الأسر والمجتمعات والاقتصاد.

إن التكاليف الاقتصادية للعنف المنزلي تعتبر مباشرة وغير مباشرة وهي ملموسة وغير ملموسة، وتتراوح بين تكاليف الرعاية الصحية وخدمات العدالة الجنائية، وكلها يمكن أن تشكل قاعدة بيانات للاستجابة للمتضررين من هذا العنف.

كما أن إجراء مثل هذه الدراسة يشكل مكسباً من شأنه تسليط الضوء على أهمية وضرورة معالجة هذه المشكلة بشكل كلي من قبل كل الفاعلين المعنيين، وإثارة انتباه أصحاب القرار وزيادة الموارد المخصصة لمنع العنف المنزلي. وقد بادرت بعض الدول بالاستجابة منها فيتنام التي وافقت على تطوير وتقديم حزمة الحد الأدنى من الخدمات على أساس بيانات التكلفة.

في حين أن البيانات المتعلقة بالعنف المنزلي في المنطقة العربية متاحة إلى حد ما في بعض البلدان ، إلا أن فهم تأثيرها الاقتصادي يظل محدوداً. وبالتالي فإن تقدير تكاليف العنف الأسري من شأنه أن يعالج هذه الفجوة في المعرفة ويوفر فرصة مهمة محتملة للتأثير إيجابياً على صنع القرار في الدول العربية.

وقد تم الاعتراف بالعنف المنزلي في المنطقة العربية ، باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان يتطلب التزاماً سياسياً لمنع حدوثه ، والعمل على تخفيف آثاره ومحاسبة مرتكبيه.



* الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- مبادئ توجيهية لتقدير الكلفة الاقتصادية للعنف المنزلي في المنطقة العربية. - بيروت ٢٠١٩